

عمان : الاثنين ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٥ ه. الموافق ١٢ تحوز سنة ١٩٦٥ م. العدد ١٨٥٨

قانون رقم (۲۷) لسنة ۱۹۳۵ قانون بنك الانماء الصناعي المؤقت

مطبعة القوات المسلحة الاردنية



Spain Con 13 to

نمن محمد بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١٩ /١٩٦٥

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعهموضع التنفيد الموقت واضافته الى قوانين الدوله على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ الموقت واضافته الى قوانين الدوله على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون رقم (۲۷) لسنة ١٩٦٥

قانون بنك الانماء الصناعي الموقت

00 H-00

الفصل الاول – مبادىء عامه

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

(المملكــة) المملكة الاردنية الهاشميه .

(الجكو، ـــة) حكومة المملكة الاردنية الهاشميه .

(البنك) بنك الانماء الصناعي المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون:

(المجلس) مجلس ادارة بنك الانماء الصناعي :

(مشروع صناعي) أية مؤسسة اردنية يملكها القطاع الخاص وتعمل للربح وهي قائمة او ستقوم لتعنى بالتصنيع او السياحة او النقــــل الخاص بالسائحين فقط او التعدين او التحويل الصناعي لمصادر الثروة الطبيعية في المملكة او لحدمتها .

(فريق اخر) أية مؤسسة او جهاز من مؤسسات واجهزة الحكومة او اية حكومة اجنبيه ، وأية منظمة او جهاز او وكالة او مؤسسة تمويل دوليه ، واى فرد او هيئة او شركة خاصة ، او عامة او جمعية تعاونية ، سواء كان عاماً او خاصاً ، افرادياً او بالاشتراك .

المادة ٣ – يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الانماء الصناعي) يكون له ولاية دائمة ، واستقلال مالي واداري ، وخاتم خاص به ، وشخصية اعتباريـــة بحيث يقيم الدعاوى وتقام عليه ياسمه :

المادة ٤ ــ يكون المركز الرئيسي البنك في عمان ، وله ان ينشىء فروعـــــ او وكالات وان يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ — تطبق على البنك احكام قانون الشركات المعمول به اذا كانت متفقة مع غايات البنك ولم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في انظمة البنك وتعلمانه .

الفصل الثاني _ غايات البنك

المادة ٦ – ان غايات البنك هي :

أ – تشجيع المشاريع الصناعية ، وتنشيطها ، ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .

ب ـــ زيادة فرص العمل في المملكة .

ج – تشجيع وتنمية ملكية القطاع الحاص لأسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .

د ــ مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .

هـ تشجيع الصناعات الصغيرة ، المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية
 الحاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .

و ــ تشجيع تمويل المشاريع الصناعية ، من مصادر التمويل الداخلية او الحارجية ، العامــة او الحاصة او الدولية :

المادة ٧ — يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي :

أ _ تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية ، وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها .

ب - تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة طويلـــة الاجل او متوسطة الاجل ، او شراء
 سندات المشاريع الصناعية او شراء اسهمها او القيام بكل ذلك .

ج ــ الاكتتاب بأسهم المشاريع الصناعية او ضهان بيعها او تملكها .

د ــ شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية .

ه ـــ اصدار الكفالات والكفالات المقابله .

و -- تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها .

ز ــ اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراســـات بسويق انتاج المشاريع الصناعية ، والحفز على اعداد الدراسات وتقويمها .

ح — اجتداب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية او اقراضها .

طــ تبني ايــة وسائل او تدابير يقررهـــا المجلس لتحقيق غايـــات البنك شريطــة ان تنسجم مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ ـــ البنك محول بصلاحيات الاقراض وتقديم السلفوالكفالاتللافرادوالمنظماتوالهيئاتالاعتبارية، والدخول في عمليات التمويل ومعاملاته معهم ، وحسب الشروط التي يراها البنك مناسبة على ان تؤخد الامور التالية بعين الاعتبار :

أ_ امكانية الحصول على التمويل اللازم كليا او جزئيا من مصادر اخرى بشروط معقوله .

ج — مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية للمملكة .

د – قامرة المشروع الصناعي على الربح في اسواق لا تتمتع بالحياية .

المادة ٩ ــ لا بجوز للبنك اعطاء القروض او القيام باي نوع من انواع التمويل لاي مشروع صناعي : ــ أـــ الاعلى اساس التزام اكيد من المستفيدين بالوفاء .

ب – والا بضمانات كافية .

ج – والا بعد التثبت من قدرة المشروع على الوفاء.

المادة ١٠ – للبنك ان يطلب الحصول على ادلة كافية تثبت بان القروض او اي تمويل اخر قــــد استعملت في تحقيق الاغراض التي منحت الاموال لتحقيقها .

المادة ١١ – البنك ان يطلب من عملائه ادارة مشاريعهم بجد ونشاط ، وعلى المستويات الهندسية والمالية السليمة والاحتفاظ بسجلات ادارية سليمة وقيود حسابية صحيحة .

الفصل الثالث - سلطات البنك

المادة ١٢ – تحقيقا لغايات هذا القانون . يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية التي يمارسها وفقــــا للطرق والشروط التي يقررها المجلس بين حين واخر : _

أــــ ان يبرم العقود والاتفاقات وعقود الايجار مع فريق اخر ، وان يعدلها وينفذها .

ب ــ ان يقبل الهباتوالخدمات ويستعملها لاغراضه الخاصةسواء كانت اموالااو املاكااوحقوقاً.

ج – ان يتعاقد مع محامين او مهندسين او اي نوع اخرمن المستشارين الاردنيين او الاجانب لحدمته.

وسندات الايداع والكفالات والعقود والضهانات والمطالبات والنقسود والمسكوكسات والشيكات والسندات التجارية والقبولات عامة وقبولات البنوك خاصة . والتحاويل البرقية واي وثائق مثبته للدين او التملك ، وان يتصرف بهذه الاملاك ضمن الشروط وبالوســــائل

() .
 ان يكفل الدفع مقابل اية وثيقة من الوثائق المدرجة في () .

و — أن يصدر خطابات الاعتماد وخطابات الضمان .

ز ــ ان يحصل اي حق من حقوق البنك القانونية او يصالح عليه ، وان يقاضي طرفا اخر بشأن الالزامات والحقوق . واذا قرر المجلساعتبار قروض البنك ديونا حكومية فانها عندئذ بجب ان تحصل وفق قوانين تحصيل الاموال الاميرية المعمول بها في المملكة .

حــ ان يفتح حسابات جارية وان يودع ودائع لأجل في اي بنك او شركـــة استثمار محلية او اجنبية ، دون تحديد للمكان او للقيمة .

- ط ــ ان يكفل القروض او وسائل التمويل التي يقدمها المستثمرون في المملكـــة او في الحـــارج للمشاريع الصناعية .
 - ى ان يقترض من مصادر التمويل الداخلية او الحارجية شريطة :
 - ١ ان تصبح هذه القروض ديناً ممتازاً على موجودات البنك .
- ٢ ان يكون اصدار السندات المحلية قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي .
- ٣ ان يكون الاقتراض من المصادر الحارجية بموافقة الحكومة ، وان تكفل الحكومـــة القروض الخارجية وفوائدها اذا طلب منها ذلك .
- ك ــ ان يمتلك العقارات لاستعماله الحاص فقط ، وفي حالة الوفاء بدين مستحق اصبح تحصيلــــه مشكوكا فيه ، وللبنك ان يمتلك العقارات والممتلكات المنقولة وغير المنقولـــة وعليـــه ان يتخلص منها ببيعها باقرب فرصة ممكنة اذا كانت تفيض عن حاجات استعماله الحاص .
- ل ان يقوم بشكل عام بجميع الاجراءات والتدابير المتعلقة بمهارسة صلاحياته والمنبثقة عنهـــــا بمقتضى احكام هذا القانون .
- المادة ١٣ ــ المبنك ان يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبالغ لا تزيد عن • ٥ دينار لاي عميل شريطـــة الا يزيد مجموع الاقراض لهذه الصناعات عن ١٠٪ مــن مجموع موجــودات البنك ويقرر المجلس شروط منح هذه القروض :

المادة ١٤_ لا يجوز للبنك :

- اً 🗕 ان يمنح اية تسهيلات مالية للحكومة او البلديات او الزراعة او مرافق الحدمات العامة واية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها.ولا يشمل ذلك شراء اذونات أو سندات الحكومة الاردنية ، كما لا يشمل هذا الحظرالمشاريع الصناعيةالتي تساهم فيها او تقرضها
 - ب- ان يقبل الودائع بفائدة او بدول فائدة .
 - ج ـــ ان يعطي قروضا تقل آجالها عن سنة واحدة .
 - د ـ ان يتبنى سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية او السياسية النقدية في المملكة .
- هـ ان يعيد تقدير راسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية للسهم الواحد، او قسمة السهم الواحد الى عدد اكبر من الاسهيم .
- و ــ ان يحصل على تسهيلات اثبانية من البنك المركزي سواء عن طريق القروض او السلف او اعادة الخصم بطريقة مباشره أو غير مباشرة .



الفصل الرابع ــ ر اس المال

المادة ١٥– راس مال البنك المصرح به ثلاثة ملايين دينار مقسومة الى ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد. وتقسم الاسهم الى نوعين :

أ – اسهم عادية (وعددها المصرح به ١٠٠٠ر ١ سهم) تمتلكها خزينة لحكومة فقط . ب- اسهم ممتازة (وعددها المصرح به ٢٠٠٠ر ٢٠٠٠ سهم) يمتلكها القطاع الحاص نقط .

المادة ١٦ـــ تسدد مساهمة الحكومة في راس مال البنك كا يلي :

أ - تحول جميع موجودات صندوق الإنماء الصناعي الى البنك كما يجري تقديرها خلال شهر
 من نفاذ العمل بهذا القانون .

ب- ويدفع رصيد المساهمة على ثلاثة اقساط متساوية، ويستحق الاول منها بتاريخ تاسيس البنك،
 ويستحق القسط الثاني خلال (١٢) شهرا من هذا التاريخ ، والثالث خلال (١٨) شهرا منه.

المادة ١٧ – تعرض الاسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الاوقاتالتي يقررها المحلس ويسدد القطاع الحاص اي الافراد والشركات والمنظمات والهيئات المحلية او الاجنبية قيمة الاسهم الممتازة التي اكتتبوا بها بالطريقة وبعدد الاقساط التي يقررها المحلس شريطة الاتزيد مهلة الدفع لكامل الثمن عن ثلاث سنوات.

المادة ١٨ – بعد قيد الاستدراكات الحاصة بالفائدة المستحقة على المبالخ المقترضة ونفقات التشغيل واستهلاك الموجودات واي نوع من انواع الاحتياطي بجري توزيع الارباح كما يلي :

أ – توزع الارباح على الاسهم الممتازة فقط بنسبة حدها الادنى المضمون ٦٪ في السنة .

 ب- اذا نقصت الارباح المعدة لاتوزيع في سنة ما عن هذا الحد الادنى المضمون فان الحكومــة غولة بمقتضى هذا القـــانون بتغطية النقص ودفع الفرق المساهمين ولا تعتبر مثل هــــده المدفوعات دينا للحكومة على البنك .

ج – اذا زادت الارباح المعدة للتوزيع في سنة ما عن ١٢٪ في السنة ، فان فائض هذه الزيـادة يوزع ارباحا لجميع الاسهم العادية والممتازة على السواء .

د - يجوز أن يوزع ما يزيد من الارباح عن ٦٪ في السنة على شكل اسهم أو سندات خـــاصة بالبنك أو بالشركات المساهمة الاردنية .

ه - تكون جميع الارباح الموزعة على المساهمين معفاة من ضريبة الدخل .

المادة ١٩ – يجوز زيادة راسمال البنك بقر ار من المحلس توافق عليه اكثرية الهيئة العامة لحملة الاسهم العادية والممتازة . وفي حالة زيادة راسمال البنك ، يكون للمساهمين المسجلين حق الاسبقية في الاكتتاب بالاسهم الجديدة من حيث احتفاظهم بنفس النسبة من راس المال .

المادة ٧٠ يقرر المحلس نسبة عدد الاسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب . وللمجلس ان يرفض اية مساهمه للاسباب التي يعتقد بوجاهتها ، وله ان يمارس اية سلطة او صلاحية ليحول ادون تسلط فرد او جماعة على مقدرات البنك .

المادة ٢١ – لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع القضايا المعروضة على الهيئة العامة ــ باستثناء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذي لا تشترك فيه الاسهم العادية ــ شريطة الايزيد مجمــوع الاصوات التي تدلي بها الاسهم العاديه في اياجماع عن لم ثلث عددالاصوات الممثلة في ذلك الاجماع .

المادة ٢٢_ أ _ لا يجوز الغاءالبنك أو تصفيته الا بقانون.

ب ـ في حالة تصفية البنك ، توزع موجوداته على اسهمه وتدفع اولا قيمه الاسهم الممتازة على
 الا يقل ما يصيب السهم الواحد عن قيمته الاسمية (اي دينار واحد).

الفصل الخامس – تنظيم البنك وادارته

ألمادة ٢٣ ــ يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ورئيس للمجلس ونائب للرئيس ومدير عام للبنك وجهاز تنفيذي بالعدد اللازم لذلك .

المادة ٢٤_ يؤلف مجلس الادارة من تسعة اعضاء او اكثر (على الايزيد عــن خمسة عشر عضوا) وذلك على الوجــه التالي :

أ _ ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني.

ب_ ممثل عن مجلس الاعمار الاردني .

جـ ممثل عن البنك المركزي الاردني.

د – ممثلان عن البنوك التجارية .

ه ــ بمثل عن الغرف الصناعية .

و – ثلاثة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة.

19-14

ز ــ ممثل او اكثر يجري تعيينه حسب احكام المادة (٢٩) من هذا القانون .

المادة ٢٥ ـ يجري تعيين ممثل وزارة الاقتصاد وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركسـزى الاردني بقرار من وزير الاقتصاد الوطني ، ونائب رئيس مجلس الاعمار، ومحافظ البنك المركزي الاردني على التوالي . وفي حالة على العناب اي منهم يجري تعيين ممثل آخر بنفس الطريقه لينوب عــن العضو المتغيب خلال مدة تغيبه .

المادة ٢٦... يجري تعيين ممثلي البنوك التجارية في المجلس حسب الترتيب التالي :

أ ... تدرج اسماء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدارمساهمتها في رأس المال، الاعلى فالادنى ، واذا تساوت مساهمة بنكين او اكثر فترتب الاسماء في الجدول بالترتيب الابجدي فيما بينها شريطة الاتقل مساهمة البنك في رأس المال عن ٠٠، ٠٠ دينار .

ب ـ يعين ممثلا البنكين المدرج اسماها في اعلى القائمة ممثلين البنوك التجارية في المجلس ويتبسع الدري بعد ذلك في تعيين خلفهما

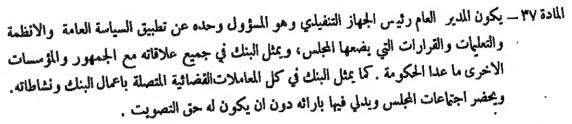
جــ اذا نقصت مساهمة بنك عن ١٠٠٠ر ٥٠ دينار في اي وقت ، تسقط عضوية ممثله فـــورا ،
 ويشطب اسم البنك من الةائمة .

د - لاتشترك اسهم البنوك المسجلة اسماؤها في القائمة في انتخابات اعضاء مجلس الادارة الاخرين.

Spell Co 1.

- المادة ٧٧ ــ يجري تعيين ممثل الغرف الصناعية بناء على قرار يتخذه مجلس اتحاد هذه الغرف ويصدقـــه وزير الاقتصاد الوطني .
- المادة ٢٨- لايجوز ان تقل مساهمه اي عضو من ممثلي حملة الاسهم الممتازة في راس مال البنك عن (١٠٠٠) دينار وتسقط العضوية تلقائيًا اذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .
- المادة ٢٩_ اذا بلغت مساهمة اي شخص او بنك او مؤسسة خاصة في البنك ١٠٪ من رأسماله المصرح به فيحق لهذا الشخص او المؤسسه ان يعين ممثلا له عضوا في مجلس الادارة دون الاشتراك في الانتخابات العامة ، وتسقط هذه العضوية تلقائيا اذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذه النسبة .
- المادة ٣١– تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار منه على الاتتجاوز ٧٥٠ دينارا في السنة وعلى ان تحتسب على اساس عدد الحلسات التي يحضرها العضو او نائبه .
- المادة ٣٧ ـ أ ـ ينتخب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس من بين اعضاء المجلس بمقتضى احكام قانون الشركات ويقوم رئيس المجلس بتمثيل البنك في علاقاته مع الحكومة و يمارس نائب الرئيس صلاحيات رئيس المجلس عند غيابه .
- ب- يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها رئيس المجلس او بناء على طلب خطي يقدمه
 اربعة اعضاء في المجلس يوضحون فيهاسباب عقد الاجتماع ويجب الا يقل عدد الاجتماعات
 عن مرة واحدة في الشهر .
- ج يتألف النصاب القانوني للجاسات بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح.
- د ـ يعين المدير العام احد موظفي البنك امينا عاما للمجلس يكون مسؤولا عن تدوين وقــاثع
 الجلسات التي يوقعها رئيس المجلس والمدير العــام وهذا الموظف ، كما يكون مسؤولا عن
 تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت
 فيها هذه القرارات .
- هـ اذا توني اي عضو من اعضاء المجلس او استقال او انفصل عن عملــه او فقد مركزه لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مدة خدمته المقررة فيعين شخص آخر في مكانه الذى خـــلا لا كمال المدة الباقية حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معينا، اما اذا كان منتخبا فيحل محله المرشح الذي حازعلى اكبر عدد من الاصوات ولم ينجح في الانتخابات الاخيرة.
- و للمجلس ان يسمح لمراقبين او خـــبراء او مستشارين او موظفين بحضور اجماعاته اذا راى ذلك مناسباً .
- المادة ٣٣ يجوز للمجلس ان يؤلف لجانا خاصة يعهد اليهسا ببعض صلاحياته او بالقيام بوظأئفوو اجبات معينة ، ويمكن ان تضم عضوية هذه اللجسان اعضاء المجلس والمدير العام ونائبه وموظفي الجهاز التنفيذي وتحدد صلاحيات هذه اللجان وميادين عملها بقرارات المجلس التي تتضمن تأليفها .

- المادة ٣٤ للمجاس وحده ان يتخذ القرارات التي يراها مناسبة بشأن الامور التالية :
- أ ... تقرير السياسة العامة للبنك ووضع الانظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في اول اجتماع يعقد لها .
- ب -- وضع الانظمة والتعلمات التطبيقية لتوضيح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحديدها وضاد القيام بها على افضل الوجوه .
 - ج تحدید عدد الوظائف في البنك ، وتصنیفها و درجانها و روانبها .
- د ـ تعيين المدير العام ونائب المدير العام والحبراء والمستشارين الاجانب والمحــامي او المستشار القانوني وطبيب البنك .
 - ه ـ تعيين مدقتي الحسابات وتقرير مكافآتهم واجورهم السنوية .
 - و _ تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين في المملكه وفي خارجها .
 - ز 🗕 تحديد اسعار فائدة الاقراض وشروطه .
 - حــ الاستدانة من داخل المملكة وخارجها.
 - ط اصدار الاسهم او السندات لزيادة رأسمال البنك العامل .
 - ي ــ تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .
 - ك خضير التقرير السنوي لابنك قبل عرضه على الهيئة العامة .
 - ل ــ وضع التعليمات الاساسية والحاصة بالامور التالية:
 - شروط منح القروض المشاريع الصناعية وتحصيلها .
 - المساهمة في رؤوس اموال المشاريع الصناعية او شراء سنداتها .
 - ٣) ادارة الاوراق المالية في محفظة البنك.
- ٤) توظيف موجودات البنك السائلة بما في ذلك استثمارها في سندات الحكومة الاردنية .
- الحفاظ على اموال البنك ومستنداته ووثائقه وخاتمه وضان اجراءات المراقبة الثنائية
 وغير ذلك من الاحتياطات لحمايتها من سوء التصرف.
- تحديد انواع الضانات المتهولة تأميناً لقروض البنك بما في ذلك رهن الاموال المنقوله
 وغير المنقولة، وشروط تأمين هذه الرهو نات ضد الاخطار المحتلفة خلال مدة الرهن،
 وكذلك الاسهم والسندات والكفالات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية.
- ٧) تقديم التواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء الخبرة والتطبيق .
- المادة ٣٥ ـــ أ ـــ اذا كان لاى عضو نفع شخصي خاص في اتخاذ اي قرار من قرارات المجلس فان عليه ان يعلن ذلك وان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .
 - ب ... لا يجوز لاي عضو في المجلس الحصول على قروض شخصية من البنك .
- ج ـــ لا يجوز للعضو حضور الحلسات التي تتخذ فيها قرارات بمنج قروض لمشاريع صناعية تزيد مساهمته الشخصية فيها عن ٥/ من رأسمالها .
- المادة ٢٦ ــ يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخدميه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم انظمــة وتعليمات خاصة يقررها المجلس وتحدد فيها طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت وتعيين الواجبات ونص القسم والاجراءات التأديبية والصرف من الحدمة والعزل وسائر حقوقهم في التعويض او ضندوق الادخاروغير ذلك من الامور المتعلقة بهم شريطة
 - . المناه الإلكون رواتبهم أو مكافأتهم أو تعويضاتهم عسوبة على أساس الربح الصافي للبنك .



- المادة ٣٨ ــ على المدير العام ان يقدم للمجلس كل المعلومات المتوافرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورتها لتحقيق اهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .
- المادة ٣٩ يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال البنك ويمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كمـــا يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابـــه .
- المادة ٤٠ ــ يجب ان يتفرغ المدير العام وناثبه تفرغاكاملا لادارة البنك ، ولا يجوز للمدير العــــام او لنائبه ان يكون عضوا في مجلس ادارة اي بنك او مؤسسة تجاريـــــة او مشروع صناعي الا اذا كان للبنك مصلحة خاصة فيها واتخذ المجلس قرارا بذلك .
- المادة ٤١ يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك او منتدب لحدمة اي مشروع صناعي للبنك مصلحة ماليـــة فيه بريء الذمة بالنسبة لاي قرار اتخذه بحكم قيامه بهــــذه الاعمال . ويتحمل البنك جميع التكاليف والنفقات المتر ثبة على مقاضاته بسبب هــــذه الاعمال الا اذا صدر عليه حكم بالاهمال المقصود او سوء السلوك في تنفيذ واجباته .
- المادة ٤٢ ــ لا يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك مسؤولا عن اية خسارة او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انحفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ بـــه البنك كضمان لقروضه ، او بسبب افلاس عميل او مدين او فقدان السيولة في موجوداته او اخلاله بالقانون ، الا اذا وافق المجلس على ان الحسارة او الانفاق ناجم عن خطأ مقصود او اهمـــال متعمد او سوء سلوك واضح ارتكبه عضو المجلس او الموظف او المستخدم عند تأدية واجباته .
- المادة ٤٣ ــ ان براءة اللمة المنصوص عليها في المادتين ٤١ ، ٤٢ لا تحول دون حصول عضو المجلس او الموظف او المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بمقتضى احكام اي قانون او نظام او اتفـــاق او قرار الهيئة العامة او غير ذلك .

الفصل السادس: اجتماع الهيئة العامة للمساهمين

- المادة ٤٤ ـ أ ـ يعقد الاجتماع الاول العادي للهيئة العامة للمساهمين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء اقفال الاكتتاب في الاسهم الممتازة . ويعقد بعد ذلك اجتماع صنويعادي خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر تلي انتهاء السنة المالية للبنك .

- المادة ٤٦ أ يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥٠٪ من حملة الأسهم الممتازة اصالة او وكالة. واذا لحم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الاشعار يعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني في ذلك الاجتماع مكتملا مهاكان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة .
- ب- تتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون اصالة أو وكالة بما
 في ذلك الاسهم العادية .
- ج لا تشترك في انتخابات اعضاء مجلس الادارة الاسهم العادية والاسهم المتـــازة الحاصة بالبنوك العامله في المملكة والمدرجة اسماؤها في القائمـــة والمؤسسات التي تزيد مساهمتها عن ١٠٪ من رأس المال المصرح به .

الفصل السابع ــ الحسابات و التقارير

المادة ٧٧_ تحفظ حسابات البنك بالطريقة وبالشكل اللذين يقررهما المجلس .

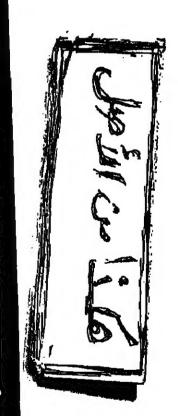
المادة ٤٨ ـ يدقق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل بالمملكة .

المادة ٤٩ ــ تبتديء سنة البنك المالية في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل عام .

- المادة ٥٠... ينظم البنك خلال الاشهر الثلاثةالتالية لانتهاء سنتهالمالية تقريرا شاملا لنشاطهوبياناكاملا بموجوداته ومطلوباته ، وحساب ارباحه اوخسائره ونسخة منحساباته الحتامية مصدقة من مدققي الحسابات.
- المادة ١٥- يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بمقتضى احكام قانون الشركات وتعرض جميع هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي ، وتنشر كشوفات الحسابات الحتامية فقط بعد اقرارها في الجريدة الرسمية :

الفصل الثامن _ الاحتياطي

المادة ٥٧ – قبل اعلان الارباح المعدة للتوزيع او توزيعها ، يخصص الاحتياطي اللازم للديون والمساهمات الهالكة والمشكوك فيه وللطوارىء بنسبة ٥٠٪ من الارباح في السنتين الاوليين ، ونسبة ٢٠٪ من الارباح في السنوات التالية الى ان يبلغ مقدار هذا الاحتياطي كامل قيمة اسهم البنك المدفوعة ؟



الفصل الحادي عشر _ احكام عامة

المادة ٥٦ – على الحكومة ودوائرها المختصة تقديم جميع المساعدات المكنة للبنك للقيام بواجباته وتحقيق اهدافه.

1970/7/19

محمر بن طمزل

رئيس الــــوزراء وزير الداخليه ووزير دولسة لشؤون رئــاسة الــــوزراء وصفي التل عز الدين المفتي عبد الوهاب الجالي الانشاء والتعمـــــير كامل محسي السدين فضل الدلقموني عبد الرحيم الواكد سيف الدين الكيلاني وزير الاعالم ووزير التربية والتعليم الاشغال العامية الخارجيمة بالوكالة احمد أبو قورة ذوقان الهندأوي عبد اللطيف عابدين يحي الخطيب وزيسر المواصلات وزير الداخليــة للشـــؤون وزيــــــر وزيـــــــر میناء طیر ان سکك البلدية والقرويــــــة الزراءــــة الاقتصـــــاد الوطني رأاحيال إد فؤاد فراج

الفصل التاسع _ سرية الممل في البنك

لمادة ٥٣ - أ - تعتبر جميع طلبات القروض ومستنداتها والمعلومات الواردة فيهـــا عن تفاصيــــل المشروع معاملات سرية ومكتومة ، ويجب ان تحفظ بطرق لا تسمح بالاطلاع عليهـــا الا لشخص مفوض بللك .

ب- يجوز لمالك اي مشروع صناعى عدم اطلاع اي عضومن اعضاء المجلس على تفاصيل مشروعة
 اذا كان هذا العضو مالكا لمشروع مماثل ومنافس وعلى هذا العضو ان ينسحب من الجلسة
 التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع .

الفصل العاشر – الاعفاء من الضرائب

المادة ٤٥٪ تعفى ارباح البنك وممتلكاته ووثائقه ومعاملاته من كافة الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية ولا يشمل هذا الاعفاء المشاريع الصناعية التي يكون للبنك علاقة ماليه بها .

المادة ه هـ. يعفى موظفر البنك ومستخدموه ومستشاروه الذين لا يحملون الجنسية الاردنية من اية ضريبة على ما يدفعه لهم البنك من رواتب او مكافآت او اجور .

الفصل الحادي عشر « مؤقت »

مادة ،ؤةتة _ أ _ يؤلف مجلس ادارة مؤقت لأدارة اعمال البنك فور نفاذ هذا القانون من ممثلوز ارةالاقتصاد الوطني وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركزي الاردني وممثلي البنوك التجارية وممثل اتحاد انغرف الصناعية ، ويمارس هذا المجلس المؤقت جميع صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون الى حين تأليف المجلس الدائم .

به - يشرف هذا المجلس على ادارة اموال صندوق الأنماء الصناعي بعـــد تحويلها الى البنك ولا يقوم باعطاء اية قروض جديدة او اجراء معاملات جديدة قبل الاكتتـــاب بما لا يقل عن ٢٠٠٠، هم ممتاز ودفع ما لا يقل عن ثلث قيمتها .

ج – يضع هذا المجلس جميع الانظمة والتعليمات الضرورية لادارة البنك. والواجب وضعها الوسسة تعمل بمقتضى احكام قانون الشركات، ويجري العمل بها وتطبيقها الى ان تعرض على الهيئة العامة في اجماعها الأول والثاني لاقرارها.

- تلغى هذه المادة الموقتة من القانون بعد انعقاد الاجتماع الاول للهيئة العامة وانتخاب اعضاء بحلس الادارة وتعيينهم حسب احكام هذا ألقانون .

Spill Co. 15